

خفايا

وزير بارز سأل أحد  
زملائه قبيل انعقاد  
جلسة مجلس الوزراء  
الأخيرة: «هل قصد  
الرئيس سعد الحريري  
أنّ تيار المستقبل هو  
الدولة، حين صرّح في  
واثنطن أنَّ السعودية لا  
تساعد فريقاً لبنانياً، إنما  
تقديم المساعدات للدولة  
اللبنانية فقط؟»

رداً على مقاله  
الرئيس المصري عبد  
الفتاح السيسى، بنبرة  
حادية، بشأن عدم السماح  
لأحد بأن يمسّ الأمان  
القومي المصرى، سأل  
ناصرى عتiq: «وماذا عن  
اتفاقات كامب دايفيد؟ ألا  
تمسّ هذا الأمن القومى  
فى الصميم؟»

توجيه هذه العاصفة الاستباقية من التأنيب والتآديب لحكام السعودية والخليج السادرين في ترفهم ومجونهم وغيرهم؟ وتشير حملة الانتقادات الصارارة من عواصم الخليج لتصريحات أوباما الشفقة والسخرية في أن معاً، فهي حملة لا تحمل آية مصداقية أو مضمون مقنع فكل ما أبداه أوباما أقل بكثير من واقع الحال في تلك الأنظمة، ولا يمكن لراجحيف الإعلاميين الخليجين الذين اعتادوا التغنى بالسياسات الأميركيّة وتبجيلها يمكن أن يتجاوزوا الخطوط الحمراء، فضلاً عن أنّ حملتهم مهزوزة ومربيكة ولا تعرف من أين تبدأ ولا أين تنتهي، فصاحب التصريحات مستمر فيها ولا يأبه لهذه الأصوات المبحوحة الخائفة وهي لن تقدم أو تؤخر في القرارات الأميركيّة، سواء لناحية الملف النووي الإيراني أو الاستمرار في رفض الاستجابة لهم في ما يتعلق بتدخل عسكري أمريكي مباشر في اليمن أو العراق أو ليبيا أو سوريا، مازيد من ورطة هذه الأنظمة التي ظنت أنّ أسبوعاً قليلاً من القصف المدمر ستفتح الشعب اليمني إلى الإسلام، كما كانت تظن أنّ سوريا ستترك خلال شهرين أو ثلاثة عندما حرقت الإرهابيون نحوها وتبدّلت أحالمها وأخفقت رهاناتها.

في جميع الأحوال، من المبكر الحديث عن تخلي البيت الأبيض عن خدمات أنظمة التخلف الخليجيّة إلا أنّ ما كشفه أوباما مؤخراً يشير إلى أنّ وراء الأكمة ما وراءها وأنّ ما خفي أعظم مما جرى إعلانه، وأنّ الإدارة الأميركيّة لا تقبل أن تعامل حكام هذه الأنظمة إلا كأتباع صغار ترفع العصا في وجوههم كلما انتفخت أحجامهم أو تجاوزوا أدوارهم المرسومة في اللعبة التي تقودها واشنطن في المنطقة.

الاتفاق النهائي مع نهاية شهر حزيران المقبل.  
لا ندرى إذا كان في جهة أو بما المزيد من هز العص  
في وجه هؤلاء الخدم حتى يحين موعد الاجتماع الذي  
استدعاهم إليه في البيت الأبيض منتصف الشهر المقبل  
لإفهامهم موقف الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران  
الذي كانوا آخر من يعلم به، وسيكونون خلال الاجتماع  
مع أبوهما آخر من يتحقق له الاعتراض عليه، وسيقدمون  
له بالتأكيد، قبل الاجتماع وبعد السمع والطاعة، فعندما  
تكون هناك صلحية عليا للولايات المتحدة الأميركية تذهب  
مصالح هؤلاء الصغار إلى الجحيم وهم ليسوا بأهم من  
الكيان الصهيوني ونتيابو الذي لم يمنع صراخه أمام  
أعضاء الكونغرس ولا تحريضه للفرنسيين من توقيع  
التفاهم الإطاري في لوزان الشهر الماضي.  
الشخص في سلوك حكام السعودية والخليج أنه  
يصفون ما يجري خارج بلدانهم «الثورة»، كما يصفون  
القتلة وقطعان العصابات الإرهابية المتوجهة «الثوار»  
ويبررُون دعمهم لهؤلاء بأنه من أجل إقامة أنظمة حكم  
ديمقراطية خارج بلدانهم وينسون أنفسهم، إذ لم تعرف  
كياناتهم في تاريخها حرفاً من حروف كلمة الديمقراطية  
فكيف يمكن لفاقد الشيء أن يعطيه؟  
من هنا، فإن ما يخشش هؤلاء الحكم هو أن يكون  
كلام أبوهما جدياً وأن تكون صلاحيتهم قد انتهت عند  
سيدهم وحان وقت التغيير أو الاستبدال، وإلا فما معنى  
قول الرئيس الأميركي إن الاستبداد الذي يمارسه حكام  
السعودية والخليج هو المولد لأفواج الإرهابيين وإن البيئة  
الوهابية المحتضنة والمحمية من بنى سعود تدفع الشباب  
إلى الانخراط في الأعمال الإرهابية التي لن تكون السعودية  
في مأمن من ارتداداتها، ما دفع الرئيس الأميركي إلى

♦ د. تركي ص

تالت في الآونة الأخيرة انتقادات بارك أو بما غ المسبقة لسلوك حكام السعودية والخليج عموماً. في تصريحه المدوى للصحافي الأميركي المعروف توماس فريدمان بأنّ الخطأ على السعودية هو من السعوديين في الداخل وليس من إيران، جاء تصريحه التالي مدوياً أكد ويشير بإقصى الاتهام إلى حكام السعودية والخليج بأنّ وراء تأجيج الإرهاب في ليبيا وتغذيته.

لم يسبق لرئيس أميركي أن وجه مثل هذه الانتقاد الحادة لأتباعه وعيده من أصحاب العروش والكراسي بصورة علنية، وهذا تطور لافت في العلاقة بين البني الأبيض والأنظمة التي تدين له بالولاء المطلق والطاعة العميماء.

إنه تطور لافت لأنّ تأييب هؤلاء وتأديبيهم كان يتم دائمًا في السرّ وضمن الغرف المغلقة، أمّا أنّ يخرج إلى العلن وفي وقت اشتداد المعارك مع اليمن ووسط لهيب النيران المحيطة بال Saudis، نتيجة الحروب الإرهابية التي تعهد بها واحتمالات انتقالها في أيّة لحظة إلى داخل قصوره وهذا ما صدمتهم وألقى الرعب في قلوبهم وجعلهم يصررون أخماساً بأسداس، فيما إذا كان السيد الحامي والراعي يمكن أن يمازحهم وبالتالي هي «فركة أذن» فقط، أمّا أنها يمكن تتظاهر إلى حد التخلّي عنهم في أيّات الشدة وتركهم لمصير مجھول أمام مغامرات ليسوا من وزنها. وما يزيد من قلق ووساويسهم أنّ هذه الموجة من التصريحات التأديبية القاسية ترافقت مع إعلان لوزان حول التفاهم الإطاري في شأن الملف النووي الإيراني واحتلال أنّ يتم التوقيع على

## ما وراء انتقاد أوباما للإمارات الخليجية

## البحرين... ماذا بعد تجديد اعتقال الشيخ علي سلمان؟

**هشام الهاشمي**

لليوم التاسع عشر بعد المئة، لا تزال المسيرات الشعبية الغاضبة تحتاج البحرين، منددة باعتقال بعض المعارضين المعتقلين ومحاكتهم، وعلى رأس هؤلاء الشيخ علي سلمان أمين عام جمعية الوفاق الوطني الإسلامية البحرينية، والذي لا تزال فصائل محاكمته الصورية تتراجُل من جلسة إلى أخرى.

من هنا يمكن قراءة الواقع البحريني المستقبلي على أنه واقع يتجه نحو المزيد من الفوضى والاضطرابات. إن المتتابع لمسار الفوضى في دولة البحرين منذ عام 2011 والتي ولدت حينها لأسباب تتعلق بسياسة التهميش والإقصاء التي كانت تمارسها السلطات، ولا تزال على فتّة وطيف واسع من الشعب البحريني، كما تتحدث قوى المعارضة في البحرين، وما تبع ذلك من ردود فعل شعبية على هذه السياسات، يستطيع أن يقرأ ويحلل خطورة المرحلة المقبلة على الدولة البحرينية بكل أركانها.

وبقراءة موضوعية لطبيعة الفوضى الحاصلة في الحالات البحرينية وفي هذه المرحلة تحديداً وتدخلاتها، يتضح أنَّ الوضع البحريني يعني من حالة فوضى وتباطؤ وأزمة داخلية عسيرة يصعب تجاوزها الآن، لا سيما بعد إجراء الانتخابات النينائية والبلدية في ظل مقاطعة غالبية قوى المعارضة البحرينية لها، ما يدل على أنَّ المشهد البحريني يتجه نحو حموٍّ مزيد من التصعيد، ومزيد من التجذر لحالة الفوضى في البلاد، فعلى المستوى الداخلي، وكما تتحدث قوى المعارضة، تعاني البحرين اليوم أزمة اجتماعية - اقتصادية - ثقافية - سياسية مركبة، فهي تعيش كدولة في حالة فوضى، خصوصاً بعد مقاطعة المعارضة للانتخابات التشريعية والبلدية التي جرت في الرابع الأخير من العام الماضي. ومن المعروف أنَّ المعارضة تشكل ثقلًا سياسياً واجتماعياً في البحرين، وما تبع ذلك من حملات اعتقالات ومحاكمات لرموز المعارضة، وعلى رأس هؤلاء الشيف علي سلمان، ويبدو اليوم أنَّ النظام البحريني قد وصل في حواره مع بعض الفئات من الشعب والقوى السياسية المعارضة إلى طريق مسدود، لذلك من المتوقع أن تقرن حالة انعدام الثقة في البحرين بين المعارضة والسلطة الحاكمة في البحرين، حالات التمرد المجتمعى في الكثير من المناطق والمدن البحرينية، التي بدأت تظهر للعيان في شكل واضح، مع محاولة البعض إضفاء الطابع الطائفى عليها لتحويل الأنفاس عن حقيقة الأزمة الاقتصادية. البوليسية - السياسية المركبة في البحرين، والتي تتحدث عنها المعارضة البحرينية في شكل دائم، مبررة موقفها من معارضة سياسات النظام البحريني بأنَّ النظام يحاول مصادرة إرادة الشعب البحريني.

من خلال مؤشرات الفوضى، محور الكلام هنا، تستطيع أن تقرأ بوضوح حجم الأزمة في دولة البحرين وحجم الإفرازات المتولدة عنها، خصوصاً حالة انعدام الثقة بين المعارضة والسلطة الحاكمة، والتي أنتجت أحداثاً مؤلمة، تمثلت في العصيان المعمّي في الكثير من المناطق والمدن البحرينية، عدا عن حجم الخسائر الاقتصادية والتي زادت عن 3.6 مليار دولار حتى الآن. وتؤكّد المعارضة أنّ سبب كلّ هذه الأزمات هو تعتن السلطة الحاكمة البحرينية، وعدم تجاوبها مع مطالب الإصلاح التي تطالب بها المعارضة، والتي تتمثل ببعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، كإقامة الملكية الدستورية عن طريق صياغة جديد دستور للمملكة، يتمّ بموجبه انتخاب البرلمان من قبل الشعب على غرار الديمقراطيات العريقة، بدلاً من النظام الحالي الذي ينتخب بموجبه برلمان له سلطات محدودة.

في هذه المرحلة، ومع بروز حقيقة الملفات التي تتحدد عنها المعارضة إلى وجهة الأحداث في البحرين المتمثلة بسياسات الإقصاء والتهميش والأوضاع الاقتصادية والسياسية والقيضة البوليسية ومصادرة حرية الشعب، فإنّ هذه الملفات يمجمّلها تسلّز صحوة ذهنية وظرفية وزمانيّة عند العقلاة في النظام البحريني، ليقفوا بجانب الحق ويعملوا على إعادة ترتيب البيت الداخلي البحريني، وليبعدوا البحرين وشعبها عن مسار تقاطعات الفوضى التي تعصف بالإقليم العربي وبالمنطقة ككل، وعلى رأس هذه الإصلاحات الإفراج الفوري عن كل المعارضين السياسيين، وعلى رأس هؤلاء الشيخ علي سلمان.

ختاماً، فإنّ مؤشرات الفوضى المقبّلة من البحرين تستحق وقفة استئراف للمستقبل من قبل عقلاه النظام

البحريني، فالمطلوب منهماليومأن يأطروا ويبينوا مسارا جديداً لعملية الإصلاح، بالشراكة مع قوى المعارضة البحرينية، التي ستحفظ دولة البحرين من عواقب أي فوضى مقبلة متوقعة مستقبلاً مع ما فيها من مخاطر على كل البحرينيين، لأنَّ التعتن ومحاولات تأجيل مسار الإصلاح وربطه مع ملفات أخرى عالقة في الإقليم، لن يفرز إلا الفوضى والمزيد من الفعل وردود الفعل.

هشام واعله شیخی، زرقاء  
hesham.awamleh@yahoo.com

رأى وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فريج «أنَّ لبنان ليس في أول سلم اهتمامات الخارج، لا سيما في ما يخصَّ الملف الرئاسي، إنما هناك حرص إقليمي ودولي للحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي في لبنان من خلال إبقاء الحكومة الحالية أقرب إلى حين انتخاب رئيس للبلاد»، معتبراً «أنَّ ملف الاتفاق النووي وعاصفة الحرث من شأنهما أن يعقدا أزمة الرئاسة في لبنان».

وقال دو فريج، في حديث إذاعي: «إنَّ قوى 14 آذار لا تراهن على المملكة السعودية لمساعدة تيار المستقبل، إنما لدعم الشرعية اللبنانيَّة بينما حزب الله يراهن على إيران لمساعدته كحزب»، لافتاً إلى «أنَّ المملكة ورغم تعرضها للهجوم من قبل حزب الله، لم تغير من نهجها تجاه لبنان والشعب اللبناني كما لم تتخذ أي إجراءات في حق اللبنانيين الموجودين لديها».

وتعليقًا على ما يُحكى عن صفتات مالية تمر عبر لبنان إلى سوريا والعراق، طالب دو فريج بـ«تحريك القوانين الثلاثة المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال المجمدة في مجلس النواب»، موضحاً أنه «مع انعقاد جلسة تشريعية تكون على جدول أعمالها القضايا الملحة والأمور المالية بهذه القوانين وتلك المتعلقة بالقروض الميسرة من الخارج لمساعدة لبنان».

وفي ما يتعلق بملف سلسلة الرتب والرواتب، قال: «دستورياً لا يجوز فصل أرقام السلسلة عن الموازنة العامة»، مشدداً على «ضرورة الإسراع بـ«قانون الموازنة»، مطالباً

• ١٢

**القوة معكم والحق معنا  
ومن معه حق لا يخشى شيئاً  
كرمي خياط**

# #قضاء\_على\_ميـن